المملكة الاردنية الهاشمية

الإطار التنظيمي

لبيئة الاختبار التنظيمية لخدمات الاتصالات والبريد

مقدمة

تماشياً مع رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة ودعما لمحركات النمو الاقتصادي لا سيما الريادة والابداع والخدمات المستقبلية، عملت الهيئة على اعداد **الإطار التنظيمي لبيئة الاختبار لخدمات الاتصالات والبريد** لتوفير بيئة محفزة وداعمة لتبني تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة والناشئة في القطاعات التي تقع ضمن اختصاصها، بما يضمن تمكين أصحاب الأفكار والخدمات الريادية والمبتكرة في قطاعي الاتصالات والبريد من اختبارها و/أو تجريبها، بما يسهم في تعزيز الابتكار المسؤول وتشجيع إدخال منتجات وخدمات حديثة ضمن بيئة منظمة وآمنة. كما ويدعم هذا الإطار تسريع اعتماد الخدمات الجديدة والأطر التنظيمية المتعلقة بها بالشكل الأمثل، مما يحقق الكفاءة في الوقت والجهد والتكاليف المرتبطة باعتمادها وإدخالها للسوق.

ومن جانب آخر يساعد هذا الإطار الهيئة على تقييم مدى ملاءمة التشريعات التنظيمية الحالية لمواكبة التطورات التقنية المتسارعة، ويُمكّن الهيئة من ضمان الامتثال التنظيمي التدريجي وبالطرق المثلى، وبما يعزز تمكين الهيئة من القيام بمهامها في تنظيم قطاع الاتصالات وفقاً لنص المادة ٦ من قانون الاتصالات وبالأخص الفقرات (٦/أ.ب,هـ.ز) والمادة (١٢/أ/٢).

أولاً: التعريفات

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا الإطار المعاني المخصصة لها أدناه، ما لم يدل سياق النص على غير ذلك وتكون لأي كلمات أو عبارات غير معرفة ضمن هذا الإطار المعاني المخصصة لها في قانوني الاتصالات والخدمات البريدية والأنظمة الصادرة بمقتضاهما:

قانون الاتصالات	قانون الاتصالات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته.
قانون البريد	قانون الخدمات البريدية رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٧.
الهيئة	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات المنشأة بموجب أحكام قانون الاتصالات.
المجلس	مجلس مفوضي الهيئة.

بيئة الاختبار التنظيمية	بيئة مرنة منظَّمة تســـمح بتجربة وتقييم خدمات و/أو منتجات ريادية و/أو مبتكرة والمرتبطة في قطاعي الاتصـالات والبريد ضـمن الشـروط والمعايير التي تضـعها الهيئة ولفترة زمنية محددة.
مقدم الطلب	الجهة التي تتقدم بطلب للاستفادة من بيئة الاختبار التنظيمية.
المنتفع	مقدم الطلب الحاصل على الموافقة من قبل الهيئة.
المشروع	منتجات و/أو خدمات اتصالات و/أو البريد المراد اختبارها ضمن بيئة الاختبار التنظيمية لخدمات الاتصالات والبريد.

ثانياً: الفئات المستفيدة

الجهات التي يمكن لها الاستفادة من **بيئة الاختبار التنظيمية:**

أ- الشركات والمؤسسات المحلية المسجلة رسمياً في وزارة الصناعة والتجارة سواء مرخصة لدى الهيئة أو غير مرخصة.

ب-الجهات ذات اختصاص في المجال التعليمي و/أو البحث العلمي (على سبيل المثال لا الحصر المعاهد البحثية، الكليات والجامعات).

ج- حاضنات الأعمال والجهات الداعمة للمشاريع الإبداعية.

د- أي جهة أخرى توافق عليها الهيئة.

ثالثاً: شروط ومعايير قبول الطلب

تراعي الهيئة عند دراستها طلبات الاستفادة من **بيئة الاختبار التنظيمية** ما يلي:

١. تقديم حلول تقنية مبتكرة و/أو تُسهم في إدخال تكنولوجيا وخدمات جديدة و/أو غير مطبّقة حاليًا في السوق المحلي.

٢. قابلية تطبيق المشروع والتوسع والاستمرارية.

٣. تحقيق فائدة للمستفيدين بشكل مباشر أو غير مباشر.

رابعاً: آلية تقديم الطلب

١- يتم تقديم طلبات الانتفاع من خلال القنوات التي تعلن عنها الهيئة

٢- يتعيّن على مقدم الطلب تزويد الهيئة بما يلي:

أ- معلومات عن الجهة المقدمة للطلب تتضمن اسم الجهة ونوعها من الفئات المستفيدة المحددة ووصف عام لأنشطتها.

ب-وصف مفصل للمشروع يتضمن المواصفات الفنية ومتطلبات وأهداف الاختبار، بالإضافة إلى بيان التحديات المتوقعة في تطبيقها ضمن البيئة التنظيمية الحالية.

ج- خطة التنفيذ؛ تتضمن النطاق الجغرافي للتجربة والخطة الزمنية للتنفيذ والفئة المستهدفة.

د- مقترح لمؤشرات أداء محددة وقابلة للقياس، تُستخدم لتقييم نجاح المشروع وفعالية الخدمات أو المنتجات.

هـ- السير الذاتية للمعنيين بالمشروع.

و- تسمية ضابط ارتباط مسؤول عن التواصل مع الهيئة.

ز- آلية مقترحة لمتابعة تقييم سير المشروع خلال فترة التجربة بالإضافة الى جداول زمنية لتقديم التقارير.

ح- ما يثبت أن المشروع المراد اختباره جاهز للاختبار ضمن بيئة الاختبار التنظيمية.

٣- تقوم الهيئة بعد الانتهاء من تقديم الطلب بإرسال إشعار لمقدم الطلب يتضمن تأكيد الاستلام ورقم الطلب.

خامساً: مراحل التعامل مع طلبات الاستفادة من بيئة الاختبار

١- مرحلة تقييم ودراسة الطلب (Evaluation)

١. تقوم الهيئة بتقييم الطلب وفقًا للمعايير المحددة في البند ثالثاً أعلاه.

٢. تصدر الهيئة قرارها بالقبول المبدئي أو الرفض بخصوص طلب الانتفاع ويتم إعلام مقدم الطلب خلال مدة **(١٥) يوم عمل** من تاريخ استلام الطلب مكتملًا.

٣. في حال رفض الطلب، تقوم الهيئة بإرسال إشعار رسمي إلى مقدم الطلب يتضمن أسباب الرفض، ويحق لمقدم الطلب تقديم اعتراض خلال سبعة (٧) أيام عمل من تاريخ استلامه للإشعار.

٤. تُمنح الموافقة النهائية بموجب كتاب إشعار الموافقة بقبول طلب الانتفاع، وعلى المنتفع الحصول على موافقة الهيئة المسبقة قبل إجراء أي تعديل أو تغيير على المشروع.

٢- مرحلة الاختبار (Testing)

١. عند قبول طلب الانتفاع، تحدد الهيئة فترة الاختبار الممنوحة للمنتفع، وذلك بناءً على طبيعة المشروع، على ألا تتجاوز مدة التجربة ستة أشهر من تاريخ بدء الاختبار الفعلي.

٢. يجوز للهيئة بناءً على طلب مبرر من المنتفع تمديد فترة التجربة لمدة إضافية بحيث لا تتجاوز ستة أشهر، وذلك بعد تقييم مبررات التمديد والتحقق من التزام المنتفع بجميع متطلبات المرحلة التجريبية السابقة.

٣. تقوم الهيئة خلال فترة الاختبار بتقديم الدعم والتوجيه اللازم للمنتفع بما يسهم في إنجاح المشروع.

٤. يلتزم المنتفع خلال مرحلة الاختبار بما يلي:

أ. الفترة الزمنية المحددة من قبل الهيئة.

ب. النطاق الجغرافي الذي تحدده الهيئة.

ج. حصر المستفيدين من الخدمة أو المنتج ضمن الفئات التي تحددها الهيئة بدقة.

د. المواصفات الفنية والتنظيمية ذات العلاقة بعمل المشروع.

هـ. تقديم الخدمة أو المنتج المراد تجربته للمستفيدين مجاناً.

و. تقديم تقارير للهيئة عن سير الاختبارات والتجارب عند الطلب، تتضمن النتائج الفنية والتشغيلية، بالإضافة إلى أي عوائق أو مخاطر تم رصدها.

ز. أي متطلبات تنظيمية أخرى تراها الهيئة ضرورية لضمان سلامة ونجاح المشروع داخل بيئة الاختبار التنظيمية.

ح. كافة التشريعات الناظمة المتعلقة بقطاع الاتصالات و/ أو البريد.

٤- مرحلة الخروج (Exit)

١. بعد انتهاء فترة الاختبار، وفي حال نجاح المشروع يسمح للمنتفع إطلاق المشروع، شريطة الالتزام بكافة متطلبات القانونية والتنظيمية المعمول فيها في القطاعين خارج بيئة الاختبار التنظيمية.

٢. في حال عدم نجاح المشروع، يلتزم المنتفع بخطة خروج تعتمدها الهيئة وبما يضمن إنهاء التجربة بطريقة منظمة وآمنة، وتشمل الخطة إيقاف المشروع وتسوية أي التزامات قانونية أو تعاقدية قائمة وحفظ أو حذف البيانات.

٣. تحتفظ الهيئة بالحق في إنهاء الاختبار خلال فترة التجربة وذلك في أي من الحالات التالية:

أ- في حال إخلال المنتفع بأي من الالتزامات التنظيمية أو الفنية أو الأمنية.

ب-إذا تبيّن أن الاستمرار في الاختبار قد يُسفر عن مخاطر محتملة على المستفيدين، أو يُحدث تأثيرًا سلبيًا جوهريًا على البيئة التنظيمية أو استقرار السوق.

ج- إذا ثبت عدم جدية المنتفع في تنفيذ خطة العمل المعتمدة، أو تكررت حالات عدم الامتثال دون مبرر مقبول.

د- إذا تبين أن المنتفع قدم وثائق أو معلومات غير صحيحة أو مضللة أثناء تقديم الطلب أو خلال فترة الاختبار.

<u>سادساً: أحكام عامة</u>

أ. تقديم الطلب من بيئة الاختبار التنظيمية مجاني، وتحتفظ الهيئة بالحق في قبول أو رفض الطلب بناءً على ما تراه مناسبا.

ب. للهيئة الحق بطلب معلومات إضافية أو مستندات داعمة من مقدم الطلب في أي مرحلة من مراحل التقديم أو التقييم.

ج. يلتزم الموافق له بجميع التعليمات والتوجيهات الصادرة عن الهيئة طوال فترة المشاركة في بيئة الاختبار التنظيمية.

د. لا تتحمل الهيئة أي مسؤولية قانونية أو مالية تجاه مقدم الطلب نتيجة رفض الطلب أو إنهاء مشاركته.

هـ. يبت **المجلس** في الحالات التي لم يرد عليها نص ضمن هذا الإطار.

و. للهيئة استثناء المشروع من تلبية المتطلبات الفنية أو/والتنظيمية ذات العلاقة بعمل المشروع بناءً على ما تراه مناسباً.

ز. يلتزم المنتفع بحماية بيانات المستفيدين بموجب قانون حماية البيانات الشخصية طوال مراحل الاختبار وبعدها، وعدم استخدامها إلا للغرض المصرّح به.

ح. للهيئة الحق في استخدام/ مشاركة المعلومات والبيانات والتقارير التي يقدّمها المنتفعون ضمن بيئة الاختبار التنظيمية، وذلك لأغراض التقييم والمتابعة والتقارير الدورية الصادرة عن الهيئة والتطوير التنظيمية.

ط. ستقوم الهيئة بمراجعة هذا الإطار التنظيمي باستمرار وكلما دعت الحاجة لذلك.

انتهى